(٢٥)

الخلافة بريئة من أساليب الأخونة

لكنها تجربة غير قابلة للتكرار بعد محمد ﷺ!

obeikandl.com

obeikandl.com

يقول الجد لحفيده الشاب:

تعمدت أن أؤجل الحديث عن هذه الدراسة إلى نهاية الحلقات لأنها تكشف شخصية الضابط الملتزم الذى أنقذ البلاد من براثن الإخوان.. هو المتدين الذى كشف زبانية التجارة بالدين.. ولأن مبادئ الإنسان تحكمه.. وتحكم عليه لذلك رأيت أن أقدم لك هذه الوثيقة.. وقد سبق وتكلمنا بشأنها.. لكننا هنا نقدمها بطريقة أخرى.. وأهمية هذه الدراسة أن السيسى كتبها بنفسه فهى تعبر عن مجمل آرائه وقد كتبها عام ٢٠٠٦م أثناء دراسته بكلية الحرب العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان عنوانها: "الديمقراطية فى الشرق الأوسط".. فهل كانت الأقدار تعد هذا الضابط لرئاسة البلاد بعد حوالى ٨ سنوات "مرة أخرى رجعنا للرقم (٨)" الدراسة فى تفاصيلها وأسلوبها ومنهجها.. تكشف عقلية رجل الدولة الذى ارتدى البدلة العسكرية لـ٤٠ عاما أو يزيد وعلى الناس أن تقارن بين أى مسجل عليه قبل أن يظهر فى الصورة نهائيا.. وقول أو فعل بين مجمل الآراء التى أعلنها وقد أصبح هو رجل الدولة الأول.

البحث يشمل وجهات نظر فى الكثير من الأمور الهامة والتى توصف بلغة العسكرية بأنها استراتيجية.. فهى تتحدث عن الدين والسياسة.. وكيف تنظر دول الشرق الأوسط إلى مصطلح الديمقراطية وما هو مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى ونقطة كهذه تركز عليها كلية الحرب الأمريكية لأنها تعرف من خلالها كيف يفكر قادة الجيش المصرى تجاه عدوهم الأول وماذا عن نظم الحكم والاستبداد وماذا عن النموذج الغربى.

البحث الذى جاء فى ١٧ ورقة يحتاج إلى تفصيل فى نقاط أو محطات يسهل النظر إليها والتعامل معها كل على حدة.

إسلامنا وديمقراطيتهم

يقول السيسى تحت هذا العنوان:

من المهم أن نفهم كيف يُنظر إلى الديمقراطية من قبل الناس العاديين فى الشرق الأوسط، فالديمقراطية كالعلمانية، من غير المرجح أن تلقى ترحيبا من قبل الغالبية العظمى من شعوب الشرق الأوسط، الذين هم مسلمون متدينون، وهناك اختلاف بين الدول الإسلامية فيما يتعلق بالشكل الديمقراطى للحكومة، فمن ناحية، هناك أولئك الذين يعتقدون أن الحكم الديمقراطى يمكن أن يتماشى مع الطبيعة الدينية لمجتمعات الشرق الأوسط، ولكن من ناحية أخرى هناك

من يعتقد أن الثقافة القبلية لدول الشرق الأوسط قد لا تكون مناسبة للحكم الديمقراطى الذى سيؤدى إلى الكثير من الخلافات، ولهذا فإن النتيجة ستكون مجتمعا منقسما لا يمكن توحيده بفعالية، علاوة على أن هناك أيضا خطر أن يؤثر ذلك على وحدة الدين الإسلامى والإيمان به، وعلى الرغم من أن المخاوف موجودة وظاهرة فإن النسبة الأكبر من المواطنين ينظرون لروح الديمقراطية، أو الحكم الذاتى، باعتباره شيئا إيجابيا ما دام يبنى البلد، ويحافظ على أسس الدين فى مواجهة عدم الاستقرار وعدم الاهتمام بالدين وسيخلق هذا التوازن تحديا كما حاولت معظم الديمقراطيات الغربية الحفاظ على الفصل بين الكنيسة والدولة، وهذا يوضح أن الديمقراطية فى الشرق الأوسط ليس بالضرورة أن تكون مشابهة للديمقراطيات الغربية، فيمكن أن يكون لها شكلها الخاص إلى جانب وجود أسس دينية قوية.

والديمقراطية لا يمكن أن تُفهم فى الشرق الأوسط دون فهم مفهوم الخلافة التى يعود تاريخها إلى عهد النبى محمد صلى الله عليه وسلم، فخلال حياته ويليها ٧٠ عاما بعد وفاته كانت الدولة مثالية، فقد خلقت الخلافة طريقة للحياة والتعايش بين الناس وداخل الهيئات الإدارية، وتعتبر تلك الفترة من الزمن خاصة جدا، إذ إنها جسدت النموذج المثالى للحكومة، وهو نموذج معترف به على نطاق واسع وتتطلع إليه أى حكومة وهى مشابهة للأهداف التى تتبعها وتسعى إليها الولايات المتحدة مثل الحق فى الحياة، والحرية والسعى لتحقيق السعادة، ومن وجهة نظر شعوب الشرق الأوسط، فإن الكلمات التى تحدد شكل الديمقراطية ستكون على الأرجح، الإنصاف والعدالة، والمساواة والوحدة والتكافل، وعلى الرغم من أن تحقيق المثل العليا كان دائما ضمن أولويات المجتمع، لكن بعد وفاة الرسول بفترة زمنية بدأ الحكام الذين كانوا يمثلون الخلافة فى الابتعاد عن المثل العليا التى رسخها النبى، وبدأوا فى استخدام سلطاتهم لتحقيق رفاهيتهم الخاصة وبدلا من السعى لرفاهية شعوبهم حاولوا إحكام قبضتهم على السلطة من خلال تعيين الأقارب، وأهل الثقة عوضا عن أهل الكفاءة المؤهلين، ولهذا ازداد السخط تجاه إدارة الدولة، ما أدى إلى ظهور صراعات قبلية وعرقية فككت الدولة، واليوم لا نزال نعانى من تداعيات الانقسامات التى حدثت فى وقت مبكر داخل المجتمع الإسلامى، حيث يوجد فى المنطقة مختلف الفصائل القبلية والعرقية، ونظرا لهذا الوضع، يصبح توحيد تلك الفصائل أحد التحديات التى تواجه محاولات إعادة إقامة الخلافة الراشدة من جديد.

وهناك مسائل ذات علاقة بموضوع الخلافة مثل البيعة والشورى، ويرجع تاريخهما للسنوات الأولى من الإسلام، وبالتالى فهى مفاهيم مهمة ومحترمة، فالبيعة هى عملية انتخابية لاختيار الخليفة، بينما الشورى تعتبر هيئة استشارية، وظيفتها أن يكون الحكم متوافقا مع تعاليم الإسلام، وعلى الرغم من أن هذه العمليات لها خلفيات تاريخية دينية، فإنها تمثل أيضا الآليات التى يمكن أن تتطور الديمقراطية من خلالها، ونظرا للطبيعة الدينية لثقافة الشرق الأوسط، كيف يمكن أن نبنى دولة ديمقراطية فى الشرق الأوسط؟ هل سيكون هناك ٣ أو ٤ فروع للحكومة؟ وهل ينبغى أن يضاف فرع دينى إلى السلطتين التنفيذية، والتشريعية والقضائية لضمان توافق القانون مع الدين؟ قد يكون الجواب بنعم، ولكن هذا ربما لا يكون أفضل وسيلة، من الناحية المثالية، ينبغى على الهيئات التشريعية، والتنفيذية والقضائية أخذ تعاليم الإسلام بعين الاعتبار عند القيام بواجباتها، وعلى هذا النحو، لن تكون هناك حاجة لإنشاء سلطات دينية منفصلة، ومع ذلك، فإنه لتقنين المبادئ الرئيسية للعقيدة الإسلامية، ينبغى أن يكون ذلك مذكورا فى الدستور أو وثيقة مشابهة، وهذا لا يعنى تأسيس دولة دينية، بل يعنى أنه سيتم تأسيس ديمقراطية مبنية على المعتقدات الإسلامية.

وبالنظر إلى أن دول الشرق الأوسط لديها قاعدة دينية قوية، فإنه من المهم بالنسبة للزعماء الدينيين إقناع المواطنين فى الشرق الأوسط أن الديمقراطية أمر جيد للبلاد، وليست فى صراع مع القيم الإسلامية المعتدلة، ويمكن لهذا النوع من الدعم الشعبى من الزعماء الدينيين الإسهام فى بناء أنظمة ديمقراطية ومباركة التغيير الذى سيصاحب عملية الانتقال الديمقراطى.

وفى تلك المرحلة فى تاريخ الشرق الأوسط، فإن مسألة الديمقراطية هى مسألة مهمة يجب وضعها فى الاعتبار، فالكثيرون فى الشرق الأوسط يشعرون بأن النظم المستبدة التى كانت موجودة سابقا وحاليا لم تحقق التقدم الذى توقعته شعوبها، خاصة عند المقارنة مع بعض الدول الأخرى فى العالم الإسلامى مثل ماليزيا، وباكستان، وإندونيسيا؛ ناهيك عن بعض الدول الغربية، فمسألة إقامة ديمقراطية على النمط الإسلامى لا يجب طرحها على هذا النحو، فالديمقراطية والإسلام يمكن أن يتعايشا معا، فعندما تم تأسيس الديمقراطية فى الولايات المتحدة كان ذلك على أساس القيم المسيحية واليهودية، وبالنظر إلى التأثير

المفـرط للكنيسـة فى بريطانيا قـررت الولايات المتحدة أن تدرج بعض المواد فى الدسـتور لفصل الكنيسة عن الدولة، ولكن لم يُستبعد الدين من الحكم على الرغم من اعتقاد البعض بذلك، وفى السـنوات الأولى من نشـأة الولايات المتحدة، كان الدين مهما وشكّل قيم الأمة الأمريكية، وفى الشرق الأوسط، فإن هذا النهج لا يختلف كثيرا باستثناء أن الدين الإسلامى هو الأسـاس الذى يقوم عليه شكل ديمقراطية الشرق الأوسط للديمقراطية التى ستُبنى، كما هو الحال مع التقاليد الأمريكية، سيُسمح للأديان الأخرى بالوجود، لكن الدين السائد فى الشرق الأوسط هو الإسلام، ولذلك فمن المنطقى أن نفترض أن الشكل الديمقراطى للحكومة سيؤسّـس على تلك المعتقـدات، والتحدى القائم هو ما إذا كان باقى العالم سـيكون قادرا على قبول الديمقراطية فى الشرق الأوسط طبقا للمعتقدات الإسلامية، من الناحية العملية، لا ينبغى أن يُشـكل ذلك مشكلة لأن المعتقدات الإسلامية تؤدى إلى سلوك أكثر تشابها مع سلوك المتدينين الآخرين.

بين العرب وإسرائيل

الصراع العربى الإسـرائيلى مسـألة حيوية جدا ومؤثرة فى منطقة الشـرق الأوسط فهو لا يقتصر على الصراع الفلسـطينى الإسـرائيلى، ولكنه يؤثر على جميع العرب فى الشرق الأوسـط، كما أن حقيقة أن إسـرائيل تمثل مصالح الغرب تثير الشـكوك بين العرب حول الطبيعة الحقيقية للديمقراطية، وهذا بدوره يبطئ من ظهور الديمقراطية فى الشرق الأوسط، وربما يبرر ظهور أى نوع من الديمقراطية التى تعكس مصالح دول الشـرق الأوسـط، وربما لا تتشـابه مـع الديمقراطية الغربية، وعلى الرغم من أن الشـرق الأوسـط هـو فى بدايته للانتقال نحو أشـكال الحكم الديمقراطى، فإنه لا تزال هناك بقايا للأنظمة الديكتاتورية، والاسـتبدادية، وإلى جانب التوتر الموجود بالفعل فى الشـرق الأوسط بسبب الصراعات فى العراق، وأفغانسـتان، والمناطق المحيطة بإسرائيل، إلا أن شروط تطور الديمقراطية النامية ستكون صعبة، فهناك صراعات، وتوترات قائمة يجب حلها قبل أن تقبل شعوب المنطقة بتطبيق الديمقراطية.

لقد كانت أمريكا قوة دافعة فى الشرق الأوسط فيما يتعلق بدعم المصالح الوطنية للولايات المتحـدة، وفـى إطار جهودها للقيام بذلـك، دعمت الأنظمة غير الديمقراطية فى الشـرق الأوسط، ولهذا يتساءل الكثيرون عن دوافع الولايات المتحدة ورغبتها فى إقامة الديمقراطية

فى الشـرق الأوسـط الآن، وهل الانتقال الديمقراطى فى مصلحة الولايات المتحدة، أم فى مصلحة دول الشرق الأوسط، إن تطور الديمقراطية فى الشرق الأوسط لن يحدث بسهولة إذا ما اعتُبرت الديمقراطية خطوة من جانب الولايات المتحدة بهدف تحقيق مزيد من المصالح الاسـتراتيجية لها، كما أن هناك قلقا من أن الحرب على الإرهاب هى فى الحقيقة مجرد قناع لإقامة الديمقراطية الغربية فى الشـرق الأوسـط، ولكى تنجح الديمقراطية فى الشـرق الأوسـط، يجب أن تعكس مصالح دول الشرق الأوسط وليس مصالح الولايات المتحدة فقط، ويجب أن يُنظر إلى الديمقراطية على أنها مفيدة لشعوب الشرق الأوسط، وأن تُظهر الاحترام لطبيعة الثقافة الدينية، فضلا عن تحسين ظروف المواطن العادى.

والمعيار الرئيسى لاختيار الديمقراطية فى الشرق الأوسط هو تطور الديمقراطية فى العراق، وهل ستسمح الولايات المتحدة للعراق بأن يطور ديمقراطيته الخاصة أم أنها ستحاول تكوين ديمقراطية موالية للغرب؟ فعلى سبيل المثال، هناك طوائف مختلفة من المسلمين (الإخوان، والشـيعة، إلخ)، ومن المرجح أن يظهروا فى مختلف دول الشـرق الأوسط فى إطار الحكم الديمقراطـى، وإذا مـا نظر العالم العربى للعراق باعتباره دُمية أمريكية، فلن تسـعى دول المنطقة للمضىّ قدما نحو الديمقراطية، وإذا فعلوا ذلك فهل سـتكون أمريكا مسـتعدة لقبول ديمقراطيات الشـرق الأوسـط فى شـكلها الخاص، التى قد تكون أو لا تكون متعاطفة مع المصـالح الغربيـة؟ خصوصا أن رغبات شـعوب المنطقة فى السـنوات الأولى للديمقراطية، سـتكون نفسـها محل نظر، هل يريدون حقا الديمقراطية؟ وهل هم على اسـتعداد لتغيير سلوكهم لإنجاح التحول الديمقراطى؟ ذلك لأن تغيير الثقافة السياسية هو شىء صعب، ومن السهل القول بأن الديمقراطية هى الشكل المفضل للحكم، ولكن القدرة على الوفاء بمتطلبات ذلك، والقبول ببعض المخاطر هو شىء آخر، فمثلا، أثبت التاريخ أنه فى السنوات العشر الأولى مـن أى ديمقراطيـة جديدة، من المرجح أن يحدث صراع خارجى أو داخلى باسـم الديمقراطية الجديدة، وبينما تتطور الديمقراطية يجب أن يكون الشعب ملتزما بالديمقراطية وعلى استعداد للتغلب على التحديات المختلفة.

أنظمة الاستبداد

تغيير الأنظمة السياسـية المسـتبدة إلى حكم ديمقراطى لن يكـون كافيا لبناء ديمقراطية جديدة، لأن ذلك سيتطلب تعديلا، وتطويرا فى نظم التعليم، والاقتصاد، والدين، والإعلام

والأمن والقضاء، ونتيجة لذلك، سوف يستغرق الناس وقتا للتكيف مع الشكل الجديد من أشكال الحكومة ونظام السوق الحر الذى سوف ينشأ، وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الديمقراطية يجب أن تدعم الديمقراطيات الجديدة، وفى رأيى فإن الديمقراطية تحتاج إلى بيئة جيدة تتمتع بوضع اقتصادى معقول، ونظام تعليم جيد، وفهم معتدل للقضايا الدينية، وفى النهاية رغبة من الأنظمة فى تقاسم السلطة مع الشعب.

و التغيير الديمقراطى سيتطلب بعض التغيرات المصاحبة له، ولا يمكن أن نتوقع من دول الشرق الأوسط التحول بسرعة إلى حكم ديمقراطى، وهناك قلق فى الشرق الأوسط أن أمريكا -بالنظر لعدوانها على العراق وأفغانستان- فى عجلة من أمرها لـ «دمقرطة» الشرق الأوسط، إن التحرك نحو الديمقراطية بسرعة كبيرة يمكن أن يؤثر على الاستقرار فى المنطقة، كما قد ينظر إلى الدوافع الأمريكية على أنها أنانية ولا تدعم أسلوب حياة شعوب الشرق الأوسط، فمن المهم أن تتحرك دول الشرق الأوسط نحو الديمقراطية بطريقة ثابتة ومنطقية ومنضبطة طبقا لأسلوب حياة شعوب المنطقة، كما يجب أن تدعمها الديمقراطيات الغربية فى نواحى الاقتصاد، والتعليم، والتكنولوجيا للمساهمة فى تعزيز التنمية والتغيير.

و ينبغى تمكين ديمقراطية الشرق الأوسط من الظهور، قد لا تكون على نفس النمط الغربى، لكنها ستكون بداية، والقاعدة العامة هى أن الشرق الأوسط هو الأكثر تأييدا لروح الديمقراطية، وسيعتمد عليها طالما أنه يسعى إلى الوحدة الشاملة، وهذا يشمل السماح لبعض الفصائل التى قد تعتبر راديكالية، لا سيما إذا كانت مدعومة بأغلبية، بالمشاركة فى انتخابات حرة، فالعالم لا يمكن أن يطالب بالديمقراطية فى الشرق الأوسط، ثم يستنكرها لأن الفائزين فى الانتخابات أقل تأييدا للغرب، على سبيل المثال، فإن الفلسطينيين المنتخبين مؤخرا من حركة حماس ليسوا على علاقة طيبة مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، ولكنهم قد انتُخبوا بطريقة شرعية، والأمر الآن متروك لحماس وبقية دول العالم للعمل على تسوية خلافاتهم السياسية، ومن المهم أن ندرك أنه على الرغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية، فيما يتعلق بوضع إسرائيل، فإن الأحزاب الفائزة فى الانتخابات الإسرائيلية تشكل الحكومة المنتخبة وتعطى فرصة للحكم، وإذا لم تتوفر فرص مماثلة فى الانتخابات الخاصة ببلدان الشرق الأوسط، فإن دول المنطقة ستشكك فى مصداقية الدول الغربية، ونواياهم الحقيقية فيما يتعلق بالحكم الديمقراطى وما يمثله.

وداخليا هناك عدد من التحديات التى من شأنها إعاقة العملية الديمقراطية مثل الفقر، والتعليم، وممارسة الشعائر الدينية، والطبيعة النفسية للمواطنين والحكومة، فالدخل القومى لمواطنى دول الشرق الأوسط (الناتج القومى) مجتمعين ٧٠٠ مليار دولار سنويا وهو أقل من دخل مواطنى بلد واحد مثل إسبانيا، وعند النظر إلى جميع البلدان الإسلامية، بما فيها البلاد التى تقع خارج منطقة الشرق الأوسط، فإن دخلها بأكمله هو أقل من دخل دولة مثل فرنسا، وأسباب الفقر فى الشرق الأوسط متعددة وعلى رأسها الصراعات ومنها الصراع العربى الإسرائيلى، والحرب بين إيران والعراق، ونزاع الصحراء المغربية، والخلافات بين سوريا ولبنان، هذا على سبيل المثال لا الحصر، ما زاد من الدين الداخلى والخارجى على حد سواء، وحال دون تحقيق نمو اقتصادى إضافة إلى أن السياسات الاقتصادية السيئة والقرارات السياسية الخاطئة قد تسببت فى تفاقم الأمور.

والديمقراطية كى تنجح لا بد أن تعكس مصالح دول الشرق الأوسط وليس مصالح الأمريكيين وحدهم، كما أن واشنطن تنفق أموالا طائلة على الحروب فى الشرق الأوسط أملا فى تهيئة الأجواء الديمقراطية فى حال فقدان الاستقرار فى دول مثل العراق وأفغانستان نتيجة للحروب التى شنتها الولايات المتحدة، فإن شعوب الشرق الأوسط سوف تشكك فى أهداف الديمقراطية الأمريكية.

ومن الأفضل أن أرى مليارات الدولارات يتم توظيفها لتحقيق أهداف ومساع اقتصادية سلمية فى شكل استثمارات ومساعدات. ولكى تساعد الولايات المتحدة المنطقةً فى مجال الديمقراطية بطريقة أكثر فعالية، عليها خفض عدد قواتها العاملة فى العراق وأفغانستان، وإظهار دعمها الاقتصادى لدول الشرق الأوسط، مثل مصر.

و تعانى بعض بلدان الشرق الأوسط من السيطرة الحكومية الشديدة على كل الأنشطة، وتضخم رواتب بعض المسئولين المقربين من السلطة، ما يخنق المبادرات الفردية ويعزز من قبضة وسلطة الحزب الحاكم. وفى مصر خلال حكم الرئيس السادات تم تخفيف وتقليص دور الحكومة بهدف تحفيز النمو الاقتصادى إلا أن تلك الجهود لم تتطور فى عهد الرئيس مبارك.

و التعليم فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحسن بالإصلاحات الفنية فقط، بل يجب أن يكون هناك حافز اقتصادى من شأنه أن يجعل المواطنين يدركون مزايا

التعليم، لذلك يجب أن ترتبط الإصلاحات التعليمية بتحسين القدرات الاقتصادية للبلاد، ويجب على الحكومات تنفيذ السياسات التى تشجع على الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادى.

أنظمة الحكم

إن أنظمة الحكم فى المنطقة تختلف على نطاق واسع، فمنها أنظمة ملكية، وحكومات مؤقتة بسبب تعرض بعض البلاد للاحتلال، إضافة إلى بعض الديمقراطيات، والجمهوريات، ودول ذات نظام اتحادى أو دينى، لكن الطبيعة الدينية للشرق الأوسط خلقت تحديات للسلطات الحاكمة، خاصة فى ظل سيطرة النظم المركزية على الحكم، وميل الحكومات نحو النظام العلمانى، ما أدى إلى تجاهل قطاعات كبيرة من المواطنين يعتقدون أنه لا ينبغى استبعاد دور الدين من الحكم، وغالبا ما يتم القبض على الزعماء الدينيين المعارضين للحكومة وإيداعهم السجون دون محاكمات، وهذه الحكومات التى تدعى الديمقراطية تسيطر وتؤثر على نتائج الانتخابات بطريقة غير عادلة من خلال السيطرة على وسائل الإعلام والتخويف الصريح، وعندما تزيد الحكومات من جرعة الاضطهاد قد تكون النتيجة حدوث بعض الأعمال الإرهابية وتعتبر الأراضى المحتلة فى فلسطين مثالا جيدا، لأن الظلم خلق بيئة خصبة لنشأة حركات متطرفة، وبالطبع توجد عناصر دينية معتدلة داخل المجتمع لكنها ليست مؤثرة بنفس قدر المتطرفين، فالمتطرفون يتمتعون بالنفوذ ويكتسبون شعبية بين الناس، فجماعة مثل حركة حماس من المرجح أن تصل إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية، لكنها لا تزال لا تمثل الشعب بنسبة كبيرة، وخاصة المتدينين المعتدلين، الذين يمثلون الإسلام المعتدل حتى فى مواجهة حركة حماس المنتخبة، ومن المحتمل أن تكون هناك تحديات داخلية للحكم، ولكن هناك أمل أن القطاعات الدينية الأكثر اعتدالا يمكن أن تخفف من سياسات وتدابير المتطرفين.

إعلام المشاكل

إن السيطرة على وسائل الإعلام من قبل الحكومة يعرض المسلمين المعتدلين لمزيد من المشاكل، فوسائل الإعلام تحكمها فلسفة علمانية، ووسائل الإعلام العلمانية تضمن سيطرة الدولة على الإعلام وتحرم رجال الدين المعتدلين من الظهور، وتنشر فلسفة الحياة الليبرالية

التـــى لا يدعمها أو يفضلها الكثير من المســلمين المعتدلين، ما يوفر ذريعة للمتطرفين لأنها تتســبب فى اتفاقهم مع المعتدلين على موقف مشــترك واســتغلاله لصالحهم، ما يزيد من انتشار وتأثير الأفكار المتطرفة، وكل ذلك لأن الحكومة تمارس السيطرة المفرطة على وسائل الإعلام، وبالتالى لم تعد وسائل الإعلام تقدم أى دور خدمى للمجتمع، فعند وجود حالات من الفســاد فــى الحكومة، فمن المحتمل ألا يتم تناولها. وعلــى هذا النحو، يقود الإعلام الجماهــير إلى الاعتقاد بأن حكوماتهم جيدة وتقوم بدورها نحو كافة المواطنين، لكن الكثير من المواطنين فى الشــارع يســتطيعون معرفة الحقيقة بوسائل أخرى، وفى هذه الحالة فإن وســائل الإعلام ستكون عقبة أمام أى شكل ديمقراطى للحكومة، وذلك لبعض الوقت حتى يمكــن الوثوق بهــا لتمثل ما هو أكثر مــن وجهة نظر الحكومة. وعــن بعض المخاوف من الديمقراطية فى الوقت الحالى، أشار «السيسى» فى دراسته إلى أن «نظم الحكم المختلفة فى الشرق الأوسط، يمثل أغلبها المَلَكيات التى لها سيطرة حصرية على بعض الأنشطة الحيوية مثل الإعلام، ومن غير المرجح أن تتخلى تلك الحكومات طوعا عن الســلطة فى أى وقت قريــب لصالح إقامــة نظام حكم ديمقراطى، وحتى الآن تــبرز الحاجة إلى وجود حالة من الرؤية التى يمكن أن توحد جميع دول الشرق الأوسط بغض النظر عن شكل أو نظم الحكم فيها، وتوجد أمثلة على منظمات مثل منظمة أوبك والجامعة العربية، وهى منظمات تمثل بعض مصالح دول الشرق الأوسط، لكنها لا تعمل بوصفها كيانات موحدة مثل اتحاد المغرب العربى، أى كيان يعمل لصالح دول الشرق الأوسط، ونظرا لعدد المَلَكيات الموجودة فى منطقة الشــرق الأوسط، فليس مفاجئا أن يتطلع المواطنون إلى الحكومة لتحقيق رفاهيتهم. ويخبرنا التاريخ أن هذا كان الحال دائما بشكل عام، فطبيعة مواطنى الشرق الأوسط لم تتغير، فهم يعتمــدون على الحكومة طالما كانت هناك قيــادة ونظام حكم جيد، وكان هذا مقبولا. لكن عند التعامل مع حكومة أو قيادة فاســدة وغير جديرة بالثقة فإن المواطن لا يحظى بتمثيل لدى الحكومة، كما أنه لا يستطيع الحصول على احتياجاته الضرورية. وهنا نؤكد على أن الديمقراطية تجلب التحديات، لهذا يجب تبنّى أســلوب المبادرة الفردية، والمكافأة حتى يشــعر أفراد المجتمع بأهمية اعتمادهم على أنفسهم بدلا من الاعتماد على الحكومة لتوفير كل شــىء، وسوف يستغرق هذا التحول بعض الوقت، كما أنه تحول يتطلب قيادة قوية، وقاعدة جماهيرية داعمة فى الشارع وجهودا اقتصادية.

و هناك أمل فى إقامة ديمقراطية فى الشـرق الأوسـط على المدى الطويل، إلا أنها قد لا تكون نموذجا يتبع القالب الديمقراطى الغربى، فالديمقراطية فى الشـرق الأوسط يجب أن تتسـع لفروق واسـعة وأنواع مختلفة من نظم الحكم، ويجب أن يكون لها هدف موحد هو أن يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة موحدة، وهذا هو مكمن الخطورة الحالى، فهناك معركة مسـتعرة بين المتطرفين، والغرب، وكل طرف يسـعى جاهدا لبسط سيطرته وفرض طريقة الحياة التى تدعم مصالحه». وعن مستقبل الديمقراطية فى الشرق الأوسط، أكد وزير الدفاع فى بحثه أن «المتطرفين يرون الخلافة باعتبارها الهدف النهائى، فى حين يراقب المعتدلون الديمقراطيـات الناشـئة فى دول مثل مصر وسـوريا ولبنان واليمـن، وبطبيعة الحال فإن فلسـطين تحصل على نصيبها من اهتمام العالم بعد صعود حركة حماس للسلطة، والسؤال الذى يطرح نفسه: ماذا سيكون شكل الديمقراطيات الجديدة؟ نرى أمامنا ثلاثة اختيارات؛ الأول هو أن الديمقراطيات التى تميل نحو التطرف، مثل حماس، قد تأخذ مركز الصدارة لأنها منظمة بشـكل فعال وتلبى احتياجات ممثليها، وسـيكون التحدى بالنسبة لهم هو: هل سـيتمكنون من المشاركة بشكل فعال على الساحة العالمية وتحقيق نوع من التوازن دون التخلى عن ثوابتهم أو عزل أنفسهم عن العالم؟.

وأتوقـع أن يكون النموذج الثانى أقرب للاعتـدال مثل مصر أو لبنان حيث لا يمكن بسـهولة تقبـل الأيديولوجيات المتطرفة فـى هذين البلدين، لكن تبقى المشـكلات مع الفسـاد داخـل الحكومة غير مفهومـة جيدا أو واضحة للمواطنـين، ولتجنب انجذاب تلك التجـارب الديمقراطية نحو الأيديولوجيات المتطرفة من المهم أن تثبت الديمقراطية الجديدة وجود طريقة أو أسلوب أفضل للحياة بالنسبة للمواطنين من خلال حكومة تمثل أطياف المجتمع.

وبالنسـبة للنموذج الأخير والمسـتبعد والأقل احتمالا هو النموذج الغربى للديمقراطية، كتب وزير الدفاع «سـيكون بمثابة نموذج يُحتذى به فى الشرق الأوسط، لكن مع تعقيدات الأوضاع فى المنطقة من غير المرجح أن تشبه ديمقراطية دول الشرق الأوسط صورة الديمقراطية الغربية، وإقامة ديمقراطية ناجحة فى العراق سـوف تكون معيارا لبعض دول الخليج فى المستقبل، فإذا نجح العراق فى إقامة ديمقراطية معتدلة فى المستقبل، سوف يثبت ذلك أن الصراعات المتعددة الأعراق بين السـنة والشيعة وغيرها يمكن حلها سلميا ويمكن أن يكون

أســلوب ونظام الحكم واحدا فى تلك البلاد، وأن الديمقراطية يمكنها حل مشــكلة انتشار الفقر على نطاق واسع وخلق حياة أفضل.

ما بعد الدراسة

وعندما قفز اســم السيسى إلى صدارة المشهد السياســى وقلب موازين المنطقة بأكملها.. أخرجوا الدراســة من أدراجهم ونشــطت الذاكرة واســتعادت أجهزتهم كل صغيرة وكبيرة عنه.. ومع ذلك غالطت بعض المؤسســات الإعلامية والسياســية فى الحديث عنه.. ربما لأن الصدمــة كانت أشــد من توقعاتهم.. لكــن الغالبية فــى الإدارة الأمريكية كانت ترى أن ما جرى فى ٣٠ يونيو هو انقلاب عســكرى على ســلطة شــرعية.. وبعد سنة تقريبا.. لم يجدوا مفرا من التراجع عن هذا الرأى ولو من باب المناورة!!

❑❑❑

obeikandl.com